محامون تعرضوا للإساءة من بعض القضاة.. وتدنٍ في مستوى المهنة

نقيب محامي ريف دمشق لـ«الوطن»: طالبنا بإصدار تعميم يشدد على الاحترام المتبادل بين القضاة والمحامين

محمد منار حميجو

• من ٦٠ إلى ٣٠٠ ألف ليرة ضريبة المحامي سنوياً

• ٣٤ ألف محامٍ في سورية منهم ٥ آلاف في الريف

كشف رئيس فرع نقابة المحامين في ريف دمشق أسامة برهان أن أهم القضايا التي تم طرحها في مؤتمر الفرع هي علاقة القضاة مع المحامين والتي يجب أن تبنى على الاحترام المتبادل وخصوصاً أن هناك العديد من المواقف حدثت لمحامين تعرضوا فيها للإساءة من بعض القضاة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أشار برهان أنه تم الطلب من خلال مداخلات المحامين في مؤتمر الفرع الذي تم عقده أمس من المحامي العام بريف دمشق والذي كان حاضراً في الاجتماع إيصال الفكرة إلى وزير العدل لإصدار تعميم يؤكد الاحترام المتبادل بين القضاة والمحامين.

وأضاف: إنه من المعروف أن العدالة لا يمكن أن تحقق من دون وجود القاضي والمحامي، لافتاً إلى أنه من ضمن المطالبات التي تم طرحها في المؤتمر تعين قضاة في بعض المجمعات القضائية التي فيها نقص فطالبوا بتعين قاضي تحقيق مثلاً في مجمع دوما كما أنه تم المطالبة بإحداث محكمة مدنية في المعضمية وذلك حسب الإمكانيات الموجودة فيها.

وفيما يتعلق بالأمور المهنية التي تخص المحامين أكد برهان أن الهيئة وافقت على رفع قيمة العمليات الجراحية إلى مليون ليرة وعمليات القلب والسرطان إلى مليوني ليرة يتم دعمها من صندوق الإسعاف، مؤكداً أن موضوع الطبابة تهم شريحة كبيرة من المحامين، ومشيراً إلى أن واردات الفرع تحسنت بشكل كبير وخصوصاً بعد تحرير الريف.

وبيّن أنه تمت مناقشة موضوع تكليف المحامي ضريبياً من قبل وزارة المالية فأكد أنه كان النقاش أن يكون هناك تواصل بين مجلس النقابة المركزي مع وزارة المالية لتقدير حالة وضع كل محام وخصوصاً أن هناك بعض المحامين تضرروا خلال الحرب على سورية، لافتاً إلى أن نقيب المحامين الفراس فارس أكد للمحامين الحضور أنه على اجتماع دائم مع مدير هيئة الرسوم والضرائب حول هذا الموضوع.

وبيّن برهان أن الضريبة السنوية تتراوح بين ٦٠ إلى ٣٠٠ ألف ليرة، مشيراً إلى أن المحامين الذين تقع مكاتبهم في مدينة دمشق لم يتأثروا بشكل كبير كما أنه يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار القيمة الشرائية.

وأشار برهان إلى أنه تم طرح مسألة الدعم، كاشفاً أن نقيب المحامين أكد للحاضرين أن رئيس مجلس الوزراء وعده بأن يعيد ٣٥ بالمئة من المحامين الذين تم استبعادهم من الدعم بسبب مضي أكثر من عشرة سنوات لممارستهم للمهنة إلى مظلة الدعم نتيجة وضعهم المعيشي.

ولفت إلى أنه تمت المطالبة أيضاً بتفعيل مؤسسة التمرين وأن تعود إلى شكلها الصحيح لأن هناك تدنياً بمستوى المهنة، مشيراً إلى أهمية فحص الانتساب إلى النقابة التي تم إقراره من قبل المؤتمر العام وتم إجراء أول امتحان في الشهر الحالي.

وبين برهان أنه تم طرح مسألة ضرورة التزام المحامي بالاهتمام بلباسه أثناء دخوله إلى المحكمة.

وأكد برهان أن عدد المحامين حالياً بلغ نحو ٥ آلاف محام، لافتاً إلى أن هناك ازدياداً كبيراً في المحامين ليس فقط في ريف دمشق بل على مستوى سورية، ضارباً مثلاً أنه في سنة واحدة زاد عدد المحامين نحو ٦ آلاف محام في سورية حيث بلغ عدد المحامين حالياً أكثر من ٣٤ ألف محام.

الأسعار «ملتهبة» في البرد.. ولجنة سوق الهال تتوقع انخفاضاً بالأسعار مع تحسن الطقس

طرطوس- ربا أحمد

منذ سنوات عديدة لم نرَ سوق الهال بطرطوس فارغاً من تجاره ومن الفلاحين الذين يحضرون إنتاجهم إليه بهذا الشكل، فبالكاد وجدنا عدة سيارات تقوم بتنزيل الخضار وعدداً من تجار المفرق يحملون بعض الفلين.

والسؤال عن السبب له جواب واحد هو غلاء مرعب لجميع أنواع الخضار والفواكه بطرطوس، والمواطنون يتساءلون «أليس باليد الحيلة؟ هل سيبقى الوضع من سيئ لأسوأ؟؟».

ففي جولة لـ«الوطن» على سوق الهال بمدينة طرطوس اشتكى التجار من غلاء كل المنتجات بسبب الصقيع وغلاء المازوت، وأكدوا جميعهم أنهم نقلوا الخضار بسعر بيدون المازوت ١٠٠ ألف على اعتبار أن الملفوف والجزر والتفاح والشوندر والبصل وغيرها إما من محافظة حمص أو من حماة، والبعض اشتكى من انعدام مادة الجزر لكونها من دمشق.

في الوقت الذي ضرب الصقيع الخضار الساحلية من بندورة وخيار وفليفلة فتضاعفت مجمل الأسعار ٣٠ بالمئة كحد أدنى. ليصل سعر البندورة إلى ٣٠٠٠ ليرة والخيار إلى ٤٠٠٠ ليرة والفليفلة إلى ٥٠٠٠ ليرة، في حين وصل سعر البطاطا المحلية إلى ٢٥٠٠ ليرة لتبقى المصرية المستوردة أكثر غلاء وتصل إلى ٢٨٠٠ ليرة لأنها تقف على التاجر بـ٢٥٠٠ ليرة.

التجار ألقوا باللوم على أسعار المازوت الذي بات كالذهب مناشدين الحكومة بإيجاد حل لأن الطلب قلّ كثيراً وبنسبة ٥٠ بالمئة والمواطن بات عاجزاً عن شراء طعامه، ضاربين مثلاً وهو كيف أصبح تجار المفرق يشترون عدد فلين محدداً من الخضار في حين كانوا سابقاً يشترون حمولة سيارة خضار كاملة ونتيجة قلة الكميات سيرتفع السعر لقلة العرض وليس بالإمكان أكثر من ذلك.

أحد تجار منطقة سهل عكار بطرطوس والتي ضربها التنين في عدة مواقع والعواصف في كل المواقع أكد أن كميات الخضار المحمية تراجعت إلى النصف بسبب الخسائر والخضار الأرضية كالحشيش من سبانخ وسلق والتي كانت تباع بـ٥٠٠ ليرة واليوم ١٥٠٠ ـ ٢٠٠٠ ليرة إضافة إلى أجرة النقل التي وصلت إلى ٣٠ ألفاً متسائلاً متى كان يصل سعر الفجل إلى ١٥٠٠ ليرة؟ وصحن الفريز إلى ٥٠٠٠ ليرة وصحن الفلين ٥٠٠ ليرة فارغاً؟ إضافة إلى ارتفاع سعر كيلو أكياس النايلون إلى ١٠ آلاف والضرائب وصلت إلى الملايين؟ وعند سؤال التجار إن كانوا يحملون سعر الخضار الكاسد على المباع، أوضحوا أن كيلو الخضار بالكاد يباع فلن يقوموا برفع سعره أيضاً لأي سبب كان.

وتواصلت «الوطن» مع محمد حمود رئيس لجنة سوق الهال بمدينة طرطوس الذي أكد أنه مع قدوم الربيع ستبدأ الأسعار تنخفض نتيجة انحسار موجات البرد وسيزيد العرض وبالتالي يقل السعر بشكل عام.

أما رئيس اتحاد الفلاحين بطرطوس محمد حسين فأكد أن الاتحاد موجود في لجنة المحروقات التي تجتمع أسبوعياً وتخصص السيارات الزراعية بالمازوت المتوافر والاتحاد يتواصل مع شركة كهرباء طرطوس لوصل الكهرباء بشكل مستمر حينما اقتربت درجة الحرارة إلى ٢ درجة مئوية ويتم ذلك في جميع قرى بانياس والسهل وصافيتا والشيخ بدر ونتأكد من ذلك عبر الروابط الفلاحية.

وعن حل مشكلة توافر المازوت أشار إلى أنه من الممكن التواصل مع وزارة التجارة الداخلية لإمكانية نقل بعض الخضار والفواكه عن طريق أسطول السورية للتجارة لعدة مرات بالأسبوع فقط لعلها تكون جزءاً من الحل.

مقاولو السويداء: المساواة مع شركات القطاع العام في الأعمال المعلنة وقبول تبرير المدة لنقص المحروقات

السويداء -عبير صيموعة

تركزت مداخلات أعضاء نقابة مقاولي الإنشاءات في مؤتمرهم على إعادة النظر برفع الدعم عن المقاولين الذي جاء بناء على امتلاكهم سجلات تجارية رغم أن نسبة كبيرة منهم من دون عمل، إضافة إلى المساعدة في تأمين محروقات العمل والموافقة على ترخيص محطة محروقات للنقابة وتنظيم العلاقة مع نقابة المهندسين التي تم اعتبارها مجحفة بحق المقاولين.

كما طالب المقاولون في مؤتمرهم المنعقد تحت شعار «سورية المستقبل... سورية إعادة البناء والإعمار بقيادة الرئيس بشار الأسد»، بالمساواة مع شركات القطاع العام الإنشائية في الأعمال المعلنة وقبول تبرير المدة بسبب نقص المحروقات وتأمين الكميات الكافية منها للإقلاع بالعمل إضافة إلى ضرورة تأمين مادة المازوت لزوم آلياتهم الثقيلة لكونها تُخدم مشاريع القطاع العام واضطرارهم لشراء المازوت من القطاع الخاص.

وأشاروا إلى ضرورة استثمار أموال النقابة المجمدة بالمصرف منذ سنوات وتفعيل نظام الرسائل للآليات العاملة على المازوت لمنع الابتزاز، إضافة إلى ضرورة إحداث محطة محروقات خاصة بالمقاولين يحصلون عبرها على مخصصاتهم.

كما تضمنت المداخلات ضرورة إيجاد حل جذري للمشروعات المتعثرة التي لم يتم إكمال الأعمال فيها من المقاولين لعدم صرف فروقات الأسعار لهم جراء ارتفاع أسعار مواد البناء أضعافاً مضاعفة والعمل على إلغاء قرار تنفيذ المشروعات المتعثرة منذ عام ٢٠١٠ على نفقة المقاولين جراء ارتفاع أسعار مواد البناء بشكل كبير وبالتالي فسخ هذه العقود مع المتعهدين، إضافة إلى ضرورة الأخذ بالمقترحات الناتجة عن المؤتمر من النقابة المركزية.

كما طالبوا بإعادة النظر بالحد الأدنى والحد الأعلى لتصنيف الأسعار وفق سعر الصرف والمساواة في العقود بين القطاع العام والقطاع الخاص وصرف سلف وإحضارات للمشروعات لضمان عدم التأثر بفروقات الأسعار وتنفيذ صرف العقود من مؤسسات القطاع العام فور استلام العمل أو تحمل فروقات التأخير وفق الأسعار الرائجة.

كما تمت المطالبة بزيادة رواتب المقاولين المتقاعدين بما يتناسب مع الظروف المعيشية الحالية ورفع تعويض الوفاة والسماح بتوريث الراتب، إضافة إلى ضرورة التعميم على كل الدوائر الرسمية والوحدات الإدارية بعدم إعطاء أي فاتورة للمقاولين إلا للمقاول المسجل بالنقابة حصراً والعمل على تحديد المشروعات التي تحتاج إلى مهندس مقيم لأنه يتم إلزام المتعهدين بتعيين مهندس مقيم لكل المشاريع ما شكل عبئاً على المقاولين.

نقيب مقاولي السويداء فريد عطا الله قدم عرضاً لعدد من الصعوبات التي يعاني منها المقاولون ومنها التشريعات والقوانين التي تحتاج إلى إعادة النظر وخاصة فروقات الأسعار في العقود مع الجهات الرسمية وضرورة تأمين مادة المازوت للمقاولين لضمان تنفيذ الأعمال ضمن المشروعات التي يجري تعهيدها للقطاع الخاص أسوة بمشروعات القطاع العام.

محافظ السويداء نمير مخلوف أوضح أن النقص في المحروقات حالة عامة ويجري العمل على توزيع النقص بأكبر قدر من العدالة، كما أشار إلى أن هناك من خصص بكمية من المحروقات قبل الشروع بالعمل ما دفع للتزويد وفق نسب الإنجاز.

ودعا المحافظ النقابة إلى إبرام عقد مع شركة محروقات خاصة أسوة باتحاد الحرفيين، مؤكداً متابعة المحروقات المتوافرة في الأسواق لوضع اليد على مصادرها واتخاذ الإجراءات القانونية بحقها.

وركز مخلوف على أهمية تزويد المحافظة والجهات ذات الصلة بأي معلومة بهذا الخصوص، مؤكداً أن أي مخالفة قانونية في إعلان عقود المشروعات من المؤسسات الرسمية سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية ذات العلاقة بحقها.

كما أكد المحافظ ضرورة الأخذ بكل ما تم طرحه من المقاولين من قضايا لتتم معالجتها وفق الإمكانات المتاحة، موضحاً أن المشروعات التنموية ونهضة المحافظة عمل مشترك بين جميع المعنيين في القطاعين العام والخاص ويحتاج إلى تعاون يضمن حقوق كل الأطراف.

ممثل النقابة المركزية محمد رمضان أكد أحقية مطالب المقاولين وضرورة العمل على تطوير القوانين الناظمة لعمل المقاولين وشركات القطاع العام بما يضمن حق المقاولين سواء الذين على رأس عملهم أم كانوا متقاعدين.

المطاعم الشعبية لم تعد «شعبية»..

رفعت الأسعار قبل صدور التسعيرة الجديدة ورئيس الجمعية الحرفية للمطاعم يتوقع صدورها قريباً

محمد راكان مصطفى

أصيبت المطاعم بحمى رفع الأسعار، والذريعة ارتفاع التكاليف وغلاء أسعار المواد وعلى رأسها الزيت الذي ورغم كل التصريحات وطمأنات وزارة حماية المستهلك، بقي محافظاً على غليان سعره ليكتوي به ذوو الدخل المهدود.

رئيس الجمعية الحرفية للمطاعم والمقاهي والمنتزهات كمال النابلسي كشف لـ«الوطن» عن إعداد دراسة جيدة لأسعار الخدمات في المطاعم والمقاهي تم رفعها إلى مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك، التي بدورها قدمت دراستها إلى محافظة دمشق، لاتخاذ القرار بها.

وتوقع رئيس الجمعية صدور التعرفة الجديدة التي تضم تسعيرة كل الأصناف والخدمات بما فيها الأراكيل خلال أيام، مبرراً رفع الأسعار بارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج والذي لم يعد خافياً على أحد.

وعن حصول المطاعم على مخصصاتها من الغاز بين النابلسي أن التوزيع على الحرفيين قليل ولا يكفي احتياجهم ما يدفعهم إلى تأمين النقص من السوق السوداء وبسعر يتجاوز ٢٠٠ ألف ليرة لأسطوانة الغاز الصناعية.

وبالنسبة لمخصصات الحرفيين من المازوت بين أنه يتم تأمين نحو ٥٠ بالمئة من احتياجاتهم في حين يضطرون إلى تأمين بقية احتياجاتهم من السوق السوداء، أو عبر استخدام الحطب في أفران المعجنات بدلاً من مادة المازوت بسبب صعوبة الحصول عليها وارتفاع أسعارها بشكل غير مسبوق، مشيراً إلى صعوبة تأمين مادة الزيت التي تواجه الحرفيين الذي سجل مؤخراً ارتفاعاً ملحوظاً في أسعاره. مضيفاً: كل ذلك أدى إلى زيادة التكاليف التي تنعكس على رفع الأسعار.

وبالانتقال إلى المنشآت السياحية بين مصدر في وزارة السياحة لـ«الوطن» وجود معاناة لدى أصحاب المنشآت السياحة بشكل خاص في تأمين احتياجاتهم من حوامل الطاقة، مؤكداً ما جاء على لسان رئيس جمعية المطاعم بتجاوز سعر أسطوانة الغاز الصناعي مئتي ألف ليرة، وكذلك الأمر بالنسبة لمادة المازوت.

وعن مخالفة أصحاب المنشآت للتسعيرة الصادرة عن الوزارة في بعض الأصناف التي يدخل الزيت النباتي في تحضيرها بسبب ارتفاع الأسعار، أكد المصدر ارتفاع أسعار الزيت، مبيناً أنه تجاوز سعر التنكة الـ٢٥٠ ألف ليرة، مضيفاً: إلا أنه لا يوجد مخالفات مرتكبة من أصحاب المنشآت، وذلك لأن الوزارة أعطت لأصحاب المنشآت الحق بتعديل التسعيرة بناء على سعر التكلفة، وذلك عبر تقديم المنشآت طاقة كلفة لمديرية السياحة تتضمن التكلفة الأساسية والتكلفة التشغيلية مع هامش ربح بسيط، منوهاً بأنه يحق للمنشأة تغيير السعر مرتين في الأسبوع.

وأشار إلى أنه منذ فترة تم استخدام بطاقة التكلفة في تسعير أطباق الأسماك التي شهدت انخفاضاً ملحوظاً في الأسعار، علماً أن المأكولات البحرية لم تكن تخضع إلا لتسعيرة السياحة إلا أنه تم في التسعيرة التي تم إصدارها مؤخراً الإلزام بتسعيرها.

وكان مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدمشق محمد إبراهيم قد نفى في تصريح لـ«الوطن»، صدور الأسعار الجديدة للسندويش والكعك والصمون والخبز السياحي، كاشفاً أنها ستصدر خلال أسبوع، وأكد أن أي محل مخالف للأسعار الرسمية الصادرة يتم تنظيم الضبط اللازم بحقه للبيع بأسعار زائدة، لتصل العقوبة إلى الإغلاق مع فرض الغرامة المالية.